تحديات الثورة

امام مجلس الاعمال

يعقد مجلس الأعمال المصرى الكندى لقاء يوم ٣١ مايو الحالى يتم خلاله بحث مستقبل سياسة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير وكيفية مواجهة التحديات التى تواجه البلاد فى ضوء الاحتجاجات الفئوية والطائفية. وصرح المهندس معتز رسلان رئيس المجلس بأن اللقاء سوف يتحدث خلاله كل من د. عمرو حمزاوى أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وطلعت السادات رئيس الحزب المصرى القومى، ود. عمرو الشوبكى عضو الهيئة التأسيسية لحزب العدل، وقال إن اللقاء يأتى فى إطار سلسلة من الندوات التى تناقش السياسة المصرية بعد الثورة .

مؤتمر يبحث آليات إعادة

الأموال والأراضى المنهوبة

تعقد كلية التجارة جامعة عين شمس يوم ٢٦ مايو الحالى مؤتمرا يتم خلاله مناقشة مجموعة من القضايا فى مقدمتها إعادة اكتشاف دور الدولة والحكومة، كما يبحث المؤتمر آليات وأولويات إعادة

■ معتز رسلان يتوسط حمزاوى والسوبكى وطلعت السادات

فى ندوة مجلس الأعمال المصرى الكندى

د. حمزاوى: مصر على طريق الديمقراطية وغياب العدالة الاجتماعية يحبط المواطنين

د. الشوبكى: إعادة بناء المؤسسات والتوافق الاجتماعى.. أهم التحديات

طلعت السادات: التوسع فى التنمية بسيناء والمناطق الجديدة

متابعة: فاتن عبدالرازق

أكد الدكتور عمرو حمزاوى استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ان مصر على الطريق الصحيح للديمقراطية والتخلص من ارث سيطرة الحزب الواحد واننا نقترب من سيادة القانون ولكن احد اهم أهداف ثورة ٢٥ يناير مازال غائبا وهو العدالة الاجتماعية وعدم التمثيل الحقيقى للعمال فى انتخابات النقابات والبطء فى تحديد وبدء تطبيق حد ادنى للاجور يواكب متطلبات المعيشة ادى إلى احباط المواطنين وشعور قطاع واسع منهم بالتشاؤم مما يدعو إلى ضرورة العمل على تغيير نظرة المواطنين لما يحدث على الساحة من السلب الى الايجابية.

خارطة طريق

وطالب د. حمزاوى خلال الندوة التى نظمها مجلس الاعمال المصرى الكندى برئاسة معتز رسلان تحت عنوان «مصر على الطريق الصحيح» بضرورة اعداد خارطة طريق واضحة ورؤية شاملة للسياسات المصرية والتعبير عن المواطنين تحدد بمدة عامين او اربعة اعوام.. وأوضح ان مجموعة من المطالب ذات الصبغة الايديولوجية تعود إلى صدارة المشهد الان فى مقدمتها مطالب من شاكلة تطبيق الشريعة الاسلامية واتباع سياسات اشتراكية مؤكدا ان ضغط الملفات الاقتصادية والاجتماعية مع غياب الوعى السياسى ووصول نسبة الامية الى نحو ٢٠٪ وضعف البناء المؤسسى ووجود نحو ٦٠٪ من المواطنين يعانون من الفقر ادى إلى عدم الرضا لدى المواطنين. مؤكدا ان القوى الوطنية لا تملك تصورا محددا لكيفية ادارة المرحلة الحالية ولا تملك القوى السياسية خارطة طريق.

وفى كلمته خلال الندوة اوضح الدكتور عمرو الشوبكى عضو الهيئة الاستشارية لحزب العدل ان قراءة المستقبل اصبحت مختلفة حاليا بعد ان بدأ يتشكل مستقبل النظام السياسى فى مصر فعليا وليس نظريا وبعد ان تأكد للعالم ان العالم العربى يتجه نحو التحول الديمقراطى عقب نجاح الشباب المصرى والتونسى فى اسقاط النظامين السياسيين الفاسدين من خلال ثورات سلمية مبدعة وملهمة.

وأكد الشوبكى ان بناء النظام السياسى الجديد يواجه تحديات المرحلة الانتقالية الحالية وسماته الاساسية التى تتميز بالتشتت الحزبى والضبابية والانفلات الامنى.. كما يواجه المجتمع المصرى تحديا اخر هو وضع قواعد جديدة لادارة المؤسسات العامة للدولة بمنطق مهنى متطور يتميز بالشفافية وينسحب على كل اجهزة الدولة.

وطالب لجنة وضع الدستور بعدم الصراع الحزبى ولكن التوافق لضمان حقوق كل فئات المجتمع.. اما خلافات الرؤى فهو امر متروك لصندوق الانتخابات.. أما التحدى الذى يواجه مصر على المستوى الخارجى فأكد الشوبكى اننا فى حاجة لتأسيس مرحلة جديدة للتعامل مع دول العالم تتجاوز ما كان موجودا خلال النظام السابق مشيرا إلى ان دول العالم الديمقراطى ستكون داعمة لمصر ولتحولها للديمقراطية ولوضعها فى الخريطة الاقليمية والعالمية.

وحول التيارات الدينية على الساحة اوضح د. الشوبكى ان الاخوان المسلمين تيار قوى ومؤثر وان هناك فرصة كبيرة للتيارات الدينية لتقديم خطاب قريب من المواطنين لانه يتميز بالبساطة والوضوح.

تحديات سياسية واقتصادية

وتحدث طلعت السادات رئيس الحزب المصرى القومى عن الاحزاب السياسية التى تم تأسيسها فى مصر حتى الآن والتى وصل عددها إلى ٣٠ حزبا مؤكدا انه سوف يحكم عليها بأهمية البرامج التى تعدها لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية لاننا فى حاجة لاصلاح دستورى وقانونى واقتصادى مؤكدا على أهمية التوسع فى التنمية فى سيناء والمناطق الجديدة مثل توشكى وشمال غرب خليج السويس وشرق بورسعيد.

وأوضح السادات انه لابد من العمل فى ٣ مسارات اساسية هى «السلام» فيما بين فئات المجتمع وبين مصر والعالم الخارجى و«الديمقراطية» و«الرخاء» من خلال حياة كريمة للمواطنين.. فضلا عن ضرورة وجود موقف ورؤية واضحة للعمل فى جميع المسارات.. وطالب المجلس الاعلى للقوات المسلحة بسرعة تنفيذ خطط التطهير والتغيير والاصلاح والتنمية والمصالحة المجتمعية مؤكدا على ضرورة استبعاد الرموز التى افسدت الحياة السياسية خلال النظام السابق.. وبعودة الامن للشارع المصرى التى تعد المطلب الاساسى لاستعادة الثقة فى الاقتصاد المصرى ومناخ الاعمال.

وأعلن معتز رسلان رئيس مجلس الاعمال المصرى الكندى أن المجلس سيواصل سلسلة ندواته التى تناقش السياسة المصرية بعد الثورة فى ظل الانفتاح السياسى وظهور احزاب جديدة واعدة من جميع الاطياف والاتجاهات من خلال اقامة مجموعة ندوات خلال الفترة القادمة لبحث ومناقشة كيفية مواجهة التحديات التى تواجه مصر من قبل الاحتجاجات الفئوية والطائفية.

قيادات سابقة بالحزب الوطنى تحدد مستقبل مصر!

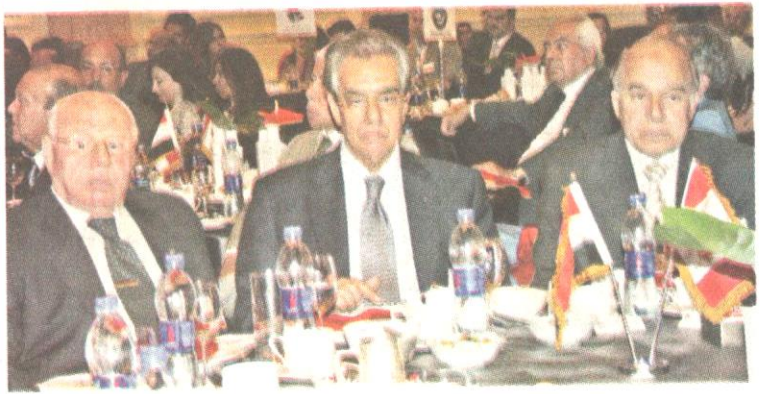

قيادات الوطنى السابقة فى الندوة

تصوير: عيد خليل

كتب ـ محمد الصاوى:

مفارقة غريبة أن تتولى شخصيات قيادية فى الحزب الوطنى المنحل التصدى لمهمة بالغة الصعوبة والدقة، ممثلة فى العثور على جواب لتساؤل يشغل كل مصرى هذه الأيام وهو: إلى أين تتجه مصر فى المستقبل؟، مع أنهم يتحملون مسئولية تخريب البلاد بسوء الإدارة والمحسوبية والمساهمة فى استشراء الفساد، هذا بالضبط ما حدث على أرض الواقع، بينما لبى عدد من قيادات الحزب الوطنى دعوة وجهها مجلس الأعمال المصرى ـ الكندى لهم للمشاركة فى ندوة يعدها تحت عنوان «مستقبل مصر إلى أين؟».

شارك فى الندوة الدكتور أحمد زكى بدر ـ وزير التربية والتعليم السابق ـ والمستشار عدلى حسين ـ محافظ القليوبية السابق ـ والدكتور أحمد درويش ـ وزير التنمية الإدارية السابق ـ والسفير ناجى الغطريفى ومصطفى السعيد والدكتور على مصيلحى ـ وزير التضامن الاجتماعى السابق ـ واللواء هتلر طنطاوى ـ رئيس الرقابة الإدارية السابق ـ بالإضافة إلى الدكتور عمرو الشوبكى ـ الخبير بمركز «الأهرام» للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ وطلعت السادات ومنى مكرم عبيد ـ القيادية بحزب الوفد ـ وجورج إسحق ـ من مؤسسى حركة «كفاية».. من جانبه، أكد عمرو الشوبكى أن على القوى السياسية فى مصر أن تصحح خطابها السياسى الموجه للشارع المصرى.

حمزاوى: الاحتجاجات مستمرة طالما غابت العدالة الاجتماعية

الشوبكى: غالبية الدول سعيدة بالتجربة المصرية إلا إسرائيل

عمرو حمزاوى

عمرو الشوبكى

كتبت ـ دنيا سالم:

«لأن مصر تفتقد العدالة الاجتماعية، ولأن القوى السياسية المخولة لتمثيل المواطنين أمام السلطة السياسية لا تستطيع التعبير عن مطالب الشعب، يستمر المشهد الاحتجاجى فى مصر» كما هو، التشخيص لأستاذ العلوم السياسية عمرو حمزاوى.

أوضح حمزاوى، خلال ندوة أقامها مركز الأعمال الكندى المصرى أمس الأول بعنوان «مصر الطريق إلى الأمام»، فى حضور عدد من الوزراء السابقين منهم على المصيلحى وزير التضامن الاجتماعى وأحمد زكى بدر وزير التربية والتعليم، وأحمد درويش وزير التنمية الإدارية أن مصر تحتاج إلى توافر عدة معايير كى تنتقل إلى الديمقراطية، منها توافق جميع القوى السياسية حول مفاهيم وقيم سياسية واحدة من خلال تحالفات تجمعهم، ووجود قوى سياسية حقيقة تستطيع التغيير وتعبر عن مصالح قطاعات واسعة من المواطنين ويكون فى مقدورها التفاوض باسمهم مع السلطة السياسية.

وشدد حمزاوى على ضرورة صياغة خارطة طريق واضحة المعالم توضع لفترة زمنية محددة تكون كافية للتحول إلى دولة ديمقراطية «إلا أن مصر تفتقد وجود مسار ديمقراطى واضح، بعدما نجح النظام السابق فى إضعاف الحياة السياسية».

وأرجع حمزاوى تذمر غالبية الشعب من لحظة التحول التى تعيشها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير إلى غياب التوازن فيما يخص الاهتمام بالملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موضحا أن الملف السياسى طغى على باقى الملفات «ولكن السياسة وحدها لا تحقق الإصلاح المنشود»، على حد قوله.

وقال الباحث بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عمروالشوبكى، إن مصر فى طريقها لتأسيس مدرسة جديدة فى علاقاتها مع دول العالم قائمة على التفاعل النقدى، مشيرا إلى أن غالبية الدول ستكون سعيدة بتطبيق مصر للنظام الديمقراطى باستثناء إسرائيل التى لن ترحب بذلك حتى فى ظل تأكيد النظام على احترام معاهدة كامب ديفيد.

وأكد الشوبكى رفضه للسياسة الخارجية التى كان يتبعها النظام السابق مع إسرائيل، مضيفا: كنا دائما نعانى من تلويح النظام البائد بفزاعة البديل لسياساته الخارجية التى تقتضى توطيد العلاقات بحماس والحركات الإسلامية وإلغاء معاهدة كامب ديفيد وإعلان الحرب على إسرائيل.